



بين مفترق الطرق تقف الصناعة المصرية حائرة لا تعرف إلى أين تمضي.. هل تسلك طريقاً يؤدي بها إلى المجهول.. أم تهتدي إلى الطريق الصحيح الذي يخرج بها من المتاهة؟
فالصناعة الوطنية تواجه تحديات خطيرة فإمامها اتفاقية الشراكة الأوروبية وخلفها المصانع الكثيرة التي أغلقت أبوابها.. وتحيط بها حالة الركود في الأسواق.. وفائض الصناعات وعدم تعددها وغياب الفكر الصناعي كل هذه الملفات على مكتب وزير الصناعة الدكتور مصطفى الرفاعي ومن هنا بدأ الحوار معه.



وزير الصناعة في حوار ساخن مع «العالم اليوم»:

الصناعة تعثرت بين التدخل المفرط والانسحاب الكامل للدولة!

تتوقف على وجود من يهتم بذلك، هل هذا هو الشغل الشاغل للخرف الصناعية واتحاد الصناعات وهل يوجد لديهم وحدات للدراسة، هل هم على استعداد للتعاون مع الوزارة للقيام بهذه الدراسات، هل لنا معلومات عن مصانعهم حتى نستطيع القيام بهذه الدراسات؟ والحقيقة أن كل هذا غير متوافر حتى الآن.

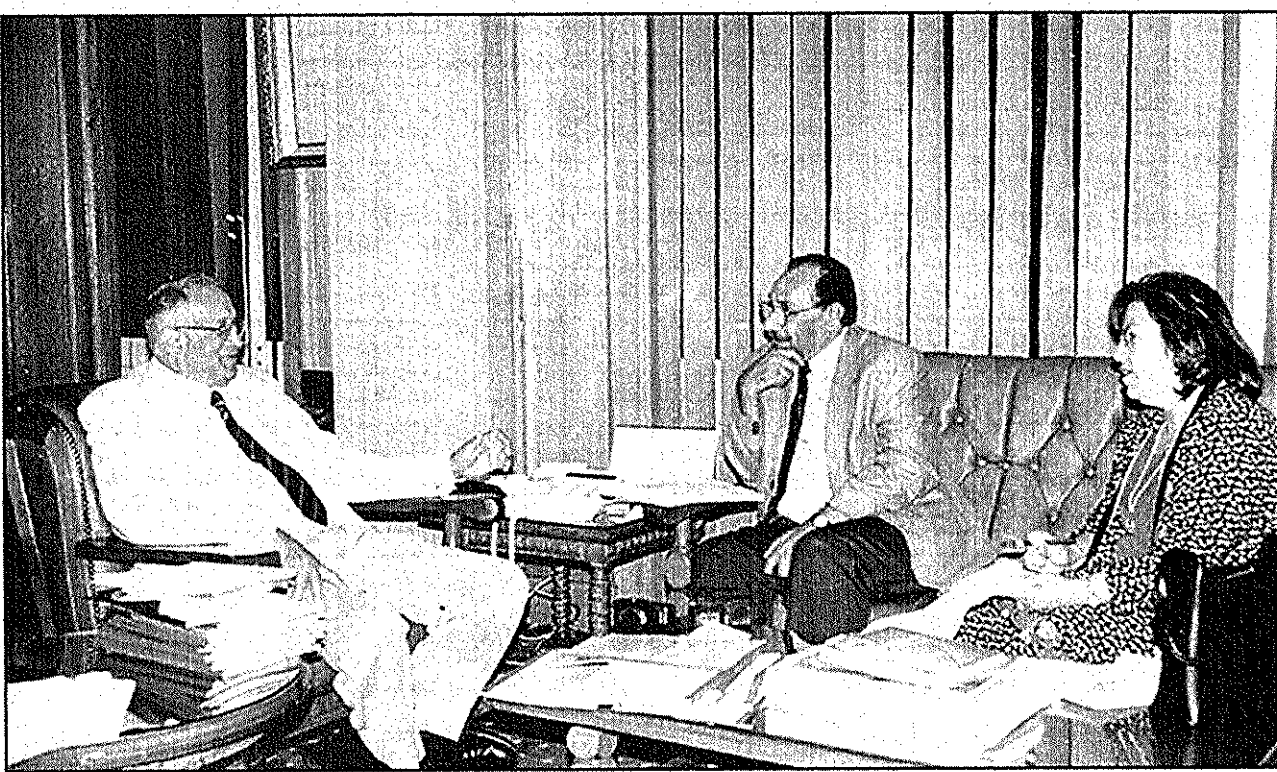
«العالم اليوم»: هناك من يرى بعض الفئات التي تنصارع من أجل الاحتكار.. ماذا ترى؟

■ الوزير: هناك أطراف معينة تقوم بشراء طاقات كثيرة في منتج واحد لتحقيق هدف احتكاري وتنصارع للسيطرة على صناعة بعينها للتحكم في الأسعار أو تتنافس على تحرير السعر لتحقيق نسب ربح عالية - فهل هذا هو المطلوب؟ هل تكون الحرية على حساب المستهلك وتحقيق أرباح مبالغ فيها أو التواطؤ والاتفاق على تحديد السعر بين المتنافسين جريمة يعاقب عليها في أمريكا بالحسب طبقاً للنظام المتبع - ثم ما الفرق بين الكسب الحلال والحرام - عندما يوجد منتج سلع غذائية سام - هل هذا حق وكذلك السلع غير الصالحة للاستهلاك الأدمي - لدينا كل يوم عشرات الضبطيات وبيانات كاملة من هؤلاء تقوم الآن بعمل خريطة صناعية لتحدد ما هو قائم من مشروعات وتوصلنا لوجود 24 ألف منشأة في جميع أنحاء الجمهورية ويوجد 77 منطقة صناعية يدخل فيها المدن الصناعية وهو مشروع ضخم عملنا فيه لمدة 5 أشهر وهو أول خريطة صناعية يتم عملها في مصر بالاستعانة بالقمصر الصناعي في كل المحافظات ووضعنا على أحدث النظم بالتعاون مع مركز معلومات مجلس الوزراء وتعتبر أولى اختراعات التنمية المعلوماتية.

«العالم اليوم»: منذ توليتم الوزارة حتى الآن هناك مهام أساسية قمتم بها هي تحديد وبلورة الفكر الصناعي وإنشاء أول خريطة صناعية بالإضافة لترسيخ وبدء فكرة الماستر بلان؟

■ الوزير: هذه بعض الأشياء التي قمنا بها لكن هناك أشياء كثيرة سنزودكم بها مثل السياسات والإنجازات والقرارات التي أصدرتها الوزارة.. من بين هذه السياسات تحديث وزارة الصناعة ووضع برامج التنمية التكنولوجية والآليات تنفيذها بما ينشط عمليات تحديث الصناعة المصرية وزيادة القدرة التنافسية وكذلك دور وزارة الصناعة في علاج مشكلة البطالة بما يتركز على زيادة فرص العمل من خلال زيادة الاستثمار والتنمية الصناعية، بالإضافة للاهتمام بتكوين الكادر الصناعي المطلوب للصناعات المصرية وتحديث الصناعات القائمة وإنشاء المجمعات الصناعية والصناعات اللازمة لنشاط الصناعات الصغرى وتشغيل الشباب والتخطيط الصناعي بعد أن كشفت التحليل وجود طاقات صناعية غير مستغلة والتيسير على الصناع والمستهلكين التعامل مع المشاكل التي تسوق النشاط الصناعي حتى يتسنى تحيئة جهود الصناع لتحديث المصانع والانتشار في المحافظات واللامركزية لخدمة النشاط الصناعي في جميع أنحاء الجمهورية ورفع مستوى أداء الخدمات للمواطنين.

وفي مجال التعدين ركزت سياسة الوزارة على تعديل وظيفة هيئة المساحة الجيولوجية لاستغلال وتوزيع الثروات المعدنية وإنشاء الشركات المنتجة لهذه الثروات شأنها في ذلك شأن هيئة البترول.



«العالم اليوم»: ما تشخيصكم لحال الصناعة المصرية الآن؟ والتحديات التي تواجهها؟

■ الوزير: أول موضوع يبرز على الساحة هو دور الدولة خاصة وزارة الصناعة في التنمية التكنولوجية فالدولة تخلت عن دورها في ملكية المصانع والشركات الصناعية، توقفت عن النشاط الصناعي تماماً وتخلت عن هذا الدور وتركته للقطاع الخاص منذ حوالي 15 سنة - منذ عام 1985 تقريباً - حتى ان الدولة توقفت عن الاستثمار في مشروعات صناعية - وركزت اهتمامها في إنشاء بنية تحتية ومناطق صناعية في جميع المحافظات وتوصيل مرافق وأراض لها بأسعار مناسبة، ومنحت إعفاءات طبقاً لقانون الاستثمار في المناطق الصناعية والمدن الصناعية بحيث تتراوح ما بين 10 و20 سنة.

هاتان الخطوتان كلفتا الدولة مليارات الجنيهات سواء البنية الأساسية أو الإعفاءات الضريبية.. لكن هذه القرارات في نفس الوقت أعطت دفعة قوية نتج عنها بناء آلاف المصانع في المدن الصناعية سواء في مدينة العاشر من رمضان أو السادات أو غيرها.. لكن ما حدث خلال هذه الفترات ان الإعفاءات كانت جغرافية.. بمعنى ان المناطق النائية اعطيت لها إعفاء أكثر من المدن الصناعية ولكن كان هناك غياب كامل للتخطيط الصناعي بمعنى عدم وجود أية جهة ترشح مشروعات معينة للاستثمار أو أي تخطيط صناعي منطقي وكان هناك تخطيط طرق واسكان دون ان يكون هناك فكر صناعي.. حتى وزارة الصناعة كانت غائبة تماماً عن جميع المناطق والمدن الصناعية وممازالت لا تمثل في جهاز الاستثمار، ولا تشارك في نظام الاستثمار أو التجميع الصناعي السني

يعني وجود تكامل صناعي داخل المدن الصناعية في منطقة جغرافية صناعية ويتم ايجاد منتجات تكون مستلزمات انتاج لمصانع أخرى أي أنها سلسلة مترابطة من المصانع التي تؤدي في النهاية لمنتج كامل.. وكان

من المفروض ان يتم ذلك في المدن والمناطق الصناعية الصديقة وفكرة التجميع الجغرافي للصناعة موجودة في العالم وبسببها انشئت مناطق تطورت وازدهرت ونمت في بلاد متعددة.. مثل إيطاليا التي تشتهر بإحدى مدنها بالجلود، وأخرى بالسيب والملابس وهذا الفكر كان موجوداً لدينا منذ زمن متمسكاً في مدينة دمياط التي اشتهرت بالأثاث - المحلة بالنسيج وشبرا الخيمة أيضاً - هذه التجمعات نجد ان وجودها في منطقة واحدة يستحسن بايجاد رابطة بين الصناع تساعد على تطوير الصناعة ويحدد الهدف منها.

أما الصناعات الحديثة التي أقيمت في المناطق الصناعية الجديدة مازالت تخطي بإيجاد صناعات لا تخاطب سوقاً معيناً مما أدى إلى المشاكل التي نعاني منها الآن وهي عدم استيعاب السوق لمنتجاتنا كلها، كما ان كل منتج بمفرده يظل صغيراً لكن التجميع في منطقة واحدة لنفس صناعات المجال الواحد تجعلهم يقومون بعمل مراكز أبحاث واختبارات معينة ومراكز لرفع الجودة مما ينعكس على تطوير الصناعة.. وهو ما يجعل الدولة تقيم لهم مركز خدمات.

«العالم اليوم»: كيف نشأ هذا التفتت؟

■ الوزير: التفتت نشأ من غياب التخطيط والفكر المركب وإطلاق الحرية بدون إرشاد وأمانا نموذج لوزارة الزراعة حيث تساعد مساحات الزراعة الكبيرة على تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة مما ينعكس على جودة الانتاج وكميته وتصدير الحاصلات الزراعية مباشرة في المقابل نجد ان الملكيات التي تتراوح ما بين 5 و10 أفدنة لا تستطيع استخدام الأساليب الحديثة.. والمشكلة اننا أحياناً نرتد من فكر إلى فكر.. فتغالي في تقدير قدراتنا أو نجسها تماماً فنرى ان تمتلك الدولة كل قواعد الانتاج الصناعي كما حدث في الستينيات أو تبعد تماماً عن النشاط الصناعي وتلقى وزارة الصناعة حتى لا يكون لها دور

لدينا حصر كامل بالصناعات التي يوجد بها طاقات فائضة غير مستغلة!
البنوك أقرضت كثيراً من المشروعات التي ليس لها أسواق محلية وفرص تصديرية ضعيفة



غياب التخطيط أدى إلى العشوائية في المشروعات المدن الصناعية أخطأت لأنها أوجدت صناعات لا تخاطب أسواقاً بعينها



الانتاج أو انخفاض الجودة أو مساحته والقوى المحركة له ويحصل عليها المستثمر في نفس اليوم.. بمجرد ان يحدث البنوك كانت مستغلة عن الأموال التي أقرضتها وصاحب المشروع مسئول عن النجاح وعلى سبيل المثال هل يعقل ان يكون لدينا 16 شركة سيارات تجمع 16 ماركة بينما السوق لا يستوعب كل ذلك في نفس الوقت الشركات العالمية عندما اعطت موافقة تجميع لها وبمقتضاها يمكن التعامل مع مصلحة الجمارك والضرائب لكن هيئة الاستثمار وضعتها مختلف فهي عبارة عن موافقة على تأسيس شركة تتمتع بحوافز الاستثمار ولا يتم وضع أي شروط لكن في نوع من الفيد ولا يرتبط بدراسة جدوى أو سياسات تصديرية.

«العالم اليوم»: ما دور الوزارة في تحديث الأنشطة التي يوجد بها فائض؟

■ الوزير: لدينا حصر كامل بالصناعات التي يوجد بها طاقات فائضة غير مستغلة وللأسف هناك أموال للمودين في مشروعات متوقفة وعلماً بأن البنوك في الخارج تطلب دراسة جدوى قبل اقراض أي مستثمر ولدينا في مصر البنوك أقرضت كثيراً من المشروعات التي ليس لها أسواق محلية وفرص تصديرها ضعيفة بسبب ارتفاع تكلفة

أجنبية لعمل ماستر بلان Mas-ter Plan. وقد اتجهت وزارة البترول حديثاً لعمل ماستر بلان لصناعة البتروكيماويات وليس من الضروري ان من قام بعمل «الماستر بلان» انه هو الذي سيحدد الاستثمار لكن الهدف من ايجاد هذه الخطة هو تحديد المطلوب من مشروعات للاستثمار في منطقة أو مجال معين واقتصادياتها.

«العالم اليوم»: متى ستفقدون هذا النظام؟

■ الوزير: خلال خطة العام القادم ستقوم الهيئة العامة للتصنيع «كوظيفة جديدة لها» بدراسات قطاعية وتجميع كل صناعات على حدة وهناك من يزعم ان الدولة تتدخل في قضايا الاستثمار لكن ذلك ليس صحيحاً بل دليل ان الهيئة العامة للتصنيع من قبل كانت ترفض اعطاء موافقة على المشروع احياناً أو تطلب دراسة جدوى الآن انتهى هذا، أصبحت الهيئة العامة للاستثمار تعطي موافقة فورية وكذلك هيئة التصنيع بدون طلب دراسة جدوى.

«العالم اليوم»: ما الفرق بين المشروعات التي تمتع هيئة التصنيع الموافقة عليها وتلك التي تمنحها الهيئة العامة للاستثمار؟

■ الوزير: موافقة هيئة التصنيع هي شهادة ميلاد المشروع تحدد اسم المنتج

واقع الحال ان المؤسسات الصناعية القائمة في مصر ليست على مستوى المؤسسات العظمى في العالم الصناعي من حيث الضخامة وهناك شركات في العالم يشار لها بالاسم ولهذا يجب علينا ان نضع تخطيطاً ومخططات صناعية وان نحدد صناعات متخصصة فيها وعلى بعض الدول التي تخصصت في صناعات معينة.. فنسويسرا تخصصت في الصناعات الدقيقة والساعات واختارت ألمانيا الصناعات الهندسية والميكانيكية والكيميائية لتكون لديها ميزة وتستطيع التفوق.

أي هناك توجهات لهذه الدول بضرورة عمل مخططات صناعية وليس تخطيطاً مركزياً فالخطط الصناعية القطاعية فكرة جيدة جداً ولأول مرة بدأنا تفكير في الاستعانة بشركة

- الصناعات المرشحة التي لها أولوية للنمو والتطوير
- 1 - تصنيع الأدوية من الأعشاب الطبية.
 - 2 - تصنيع الأجهزة والمستلزمات الطبية.
 - 3 - الصناعات الكيماوية والكيماويات الدوائية.
 - 4 - الصناعات البلاستيكية والبتروكيماويات.
 - 5 - تصميم وتصنيع الآثاث.
 - 6 - صناعة مكونات السيارات.
 - 7 - صناعة مواد البناء.
 - 8 - الأسمدة الفوسفاتية والمركبة.
 - 9 - الصناعات التعدينية.
 - 10 - الجلود ومنتجاتها.
 - 11 - السواد عالية التقنية.
 - 12 - الصناعات الالكترونية.
 - 13 - التعبئة والتغليف.

- صناعات يوجد بها طاقات إنتاجية فائضة
- حددت وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية الصناعات التي يوجد بها طاقات إنتاجية فائضة في قطاع الصناعات الهندسية، تشمل هذه الصناعات: تجميع سيارات الركوب وتجميع الموتوسيكلات - شاسيهات اللوارى - تجميع سخانات الغاز المنزلية كبيرة - غسلات كهربائية أوتوماتيكية - الطاعة.
- المشروعات الكيماوية: الطوب الاسمنتي - منتجات السيراميك - الغازات الصناعية - خلط وتعبئة البويات والدهانات - خلط وتعبئة
- إضافات لمواد البناء الحديث: المنتجات الغذائية: الجبن الأبيض - الجبن المطبوخ - الدقيق - الميابه الغازية - المكرونة - الألبان الطبيعية. منتجات الغزل والنسيج - السجاد والموتيك. المنتجات المعدنية: درفلة حديد التسليح - المواسير الملحومة طولياً. المنتجات الكهربائية والالكترونية: تجميع التليفزيون - والراديو كاسيت - تجميع أجهزة التكييف - جميع المحولات قدرات مختلفة - البطاريات السائلة - سخانات مياه كهربائية.

لا أحد يطلب منا الدراسات التي نقوم بها للاستفادة منها

هناك أطراف معينة تهدف إلى احتكار صناعات بعينها للتحكم في أسعارها